Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)

سالم ابوعجيلة عمر
أستاذ بكلية الاقتصاد العجيلات–جامعة الزاوية
s.abogela@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/01/20 –تاريخ المراجعة: 2026/02/18– تاريخ القبول: 2026/02/27– تاريخ للنشر: 28/ 03/ 2026

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)، في ظل اعتماد الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي واعتماده بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات مصرف ليبيا المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة قوية بين الإيرادات النفطية ووضع الموازنة العامة (فائض أو عجز)، حيث ترتبط فترات تحقيق الفائض بارتفاع الإيرادات النفطية، في حين تتزامن فترات العجز مع انخفاضها، كما بينت النتائج أن الفترة (2011–2020م) اتسمت بعدم الاستقرار نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، بينما شهدت الفترة (2021–2024م) تحسناً نسبياً في الأداء المالي نتيجة لزيادة الإنتاج النفطي وتحسن الأسعار العالمية للنفط، إلا أن هذا التحسن ظل ذا طابع مؤقت وغير هيكلي.

وخلصت الدراسة إلى أن استمرار الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، مما يستدعي ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية وهيكلية ومالية شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، لتحقيق الاستقرار والاستدامة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to analyze the role of oil revenues in financing the general budget in Libya during the period (2011–2024), in light of the rentier nature of the Libyan economy and its heavy reliance on oil as the main source of public revenues. The study adopts a descriptive-analytical approach by analyzing data from the Central Bank of Libya.

The study reached several findings, most notably the existence of a strong relationship between oil revenues and the state of the general budget (surplus or deficit), as periods of surplus are associated with high oil revenues, while periods of deficit coincide with their decline. The results also showed that the period (2011–2020) was characterized by instability due to political and security disturbances and the closure of oil fields and ports, whereas the period (2021–2024) witnessed a relative improvement in financial performance as a result of increased oil production and improved global oil prices. However, this improvement remained temporary and non-structural in nature.

The study concludes that the continued excessive reliance on oil revenues makes public finances vulnerable to fluctuations and external shocks, which calls for the adoption of comprehensive economic, structural, and fiscal reforms aimed at diversifying revenue sources and strengthening the contribution of non-oil sectors in order to achieve economic stability and sustainability.

المقدمة:

تعد الإيرادات العامة الركيزة الأساسية للسياسة المالية، إذ تعتمد عليها الدولة تمويل نفقاتها العامة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه الإيرادات مصادر متعددة أهمها الإيرادات النفطية وغير النفطية، غير أن الدول الريعية –ومن بينها ليبيا– تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد يتمثل في النفط.

ويتميز الاقتصاد الليبي بارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية، حيث تشكل ما يقارب (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، الأمر الذي يجعله اقتصاداً ريعياً شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط والإنتاج.

حيث تمثل الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة مثل الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية (الضرائب، والرسوم...الخ) وغيرها من المصادر السيادية، وتأتي الإيرادات النفطية في مقدمة هذه الموارد بالنسبة للدول الريعية مثل ليبيا، حيث تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، وقد بلغت مساهمة الإيرادات النفطية نحو (90%) من إجمالي الإيرادات العامة.

وفي ليبيا يعتمد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على قطاع النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، والمصدر الرئيسي للدخل القومي، ويعود ذلك إلى امتلاك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على عائدات تصدير النفط.

وقد شهد الاقتصاد الليبي منذ عام 2011م العديد من التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة، وانعكس ذلك على تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث أدت الاضطرابات السياسية وإغلاق بعض الحقول والموانئ النفطية إلى انخفاض الإنتاج النفطي في بعض السنوات، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية، وزيادة العجز في الموازنة العامة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)، وذلك من أجل تقييم مدى اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية.

مشكلة الدراسة:

على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعل المالية العامة رهينة للتقلبات الناتجة عن تغيرات الإنتاج النفطي والأسعار العالمية.

وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى تعتمد الموازنة العامة في ليبيا على الإيرادات النفطية، وما أثر تقلباتها على استقرار الموازنة خلال الفترة (2011–2024م)؟

تكمن مشكلة الدراسة في الاعتماد المفرط للاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الناتجة عن تغيرات الإنتاج النفطي في ليبيا وتقلبات أسعار النفط العالمية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تعتمد الموازنة العامة في ليبيا على الإيرادات النفطية، وما أثر تقلبات هذه الإيرادات على استقرار الموازنة خلال الفترة (2011–2024م)؟.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أن الموازنة العامة في ليبيا تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في:

- دراسة مفهوم الإيرادات النفطية ومفهوم الموازنة العامة للدولة.
- دراسة تطور الإيرادات النفطية في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- تحليل دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الليبي، والمتمثل في الاعتماد المفرط على النفط، حيث تسهم في:

- دعم صناع القرار في فهم طبيعة الإيرادات النفطية.
- إبراز مخاطر الاقتصاد الريعي.
- تقديم إطار تحليلي يدعم سياسات تنويع مصادر الدخل.
- تبني سياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل.

حدود الدراسة:

تحليل دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإيرادات النفطية والموازنة العامة في ليبيا، استناداً إلى التقارير الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

الإطار النظري للإيرادات العامة:

تعد الإيرادات العامة الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتنفيذ سياساتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة وتوجيه السياسات الاقتصادية، وتكتسب الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي أهمية استثنائية، نظراً لاعتمادها الكبير على مورد طبيعي ناضب يتمثل في النفط، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الحادة المرتبطة بعوامل داخلية وخارجية.[1]

وقد شهدت ليبيا منذ عام 2011م تحولات سياسية واقتصادية، كان لها أثر بالغ على هيكل الإيرادات العامة من حيث الحجم والتركيب والاستقرار، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي إلى تذبذب إنتاج النفط، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة، باعتبار أن القطاع النفطي يمثل المصدر الرئيسي لها، كما أسهمت هذه التطورات في تعميق

[1]– صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، 2022م، ص45.

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، خاصة في ظل ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية[1]، مما انعكس على الأداء المالي للدولة وقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مفهوم الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2]، كما تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتمويل نفقاتها[3]، وتشمل هذه الإيرادات، الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية (الضرائب، والرسوم...الخ).

خصائص الإيرادات العامة:

يتسم هيكل الإيرادات العامة في ليبيا بعدد من الخصائص التي تعكس طبيعة الاقتصاد الريعي، ومن أبرزها:

- **الاعتماد شبه الكلي على النفط:** يمثل قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث يشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية، فتمثل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يجعل المالية العامة عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط.[4]
- **ضعف الإيرادات غير النفطية:** تعاني الإيرادات الضريبية والجمركية من انخفاض واضح، نتيجة ضعف القاعدة الضريبية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة الضريبية.[5]
- **التقلب وعدم الاستقرار:** وتتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من التقلب نتيجة تأثرها بتغيرات إنتاج النفط والأسعار العالمية، فضلاً عن الأوضاع السياسية الداخلية.[6]
- **هيمنة الطابع الريعي:** يعتمد الاقتصاد الليبي على ريع الموارد الطبيعية، وهو ما يحد من التنويع الاقتصادي ويزيد من المخاطر المالية.

العوامل المؤثرة في الإيرادات العامة:

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في الإيرادات العامة إلى:

- **عوامل داخلية:** تتمثل في عدم الاستقرار السياسي الاستقرار السياسي، والانقسام المؤسسي وكفاءة الإدارة المالية.
- **عوامل خارجية:** تتمثل في تقلبات أسعار النفط العالمية، والأزمات العالمية، الطلب العالمي على الطاقة.
- **عوامل هيكلية:** تتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي، الاعتماد على مورد واحد (النفط)، محدودية القطاع الخاص.

يتضح من الجدول أن الإيرادات العامة في ليبيا شهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى تقلبات إنتاج النفط وأسعار النفط العالمية.

تصنيفات الإيرادات العامة:

يتسم الاقتصاد الليبي بطابع ريعي، حيث تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، مما يضعف دور الإيرادات الأخرى، تنقسم الإيرادات العامة وفقاً لطبيعتها إلى عدة أنواع رئيسية، تتمثل في:

---

[1]- صندوق البنك الدولي، تقرير الاقتصاد الليبي، واشنطن، 2021م، ص12.

[2]- عبدالمطلب عبدالحميد، المالية العامة، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2020م، ص25.

[3]- سالم عبدالله، السياسة المالية، الطبعة الثالثة، دار النهضة، ليبيا، 2019م، ص78.

[4]- صندوق النقد الدولي، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة، 2023م، ص8.

[5]- البنك الدولي، الإصلاح الضريبي في الدول النامية، 2020م، ص33.

[6]- علي عبدالله، اقتصاديات الموارد الطبيعية، دار الفكر، 2019م، ص102.

- **الإيرادات النفطية:** وتشمل عائدات تصدير النفط الخام والإتاوات النفطية، وهي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات في ليبيا.
- **الإيرادات الضريبية:** وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أن مساهمتها في ليبيا تظل محدودة.
- **الإيرادات غير الضريبية:** مثل الرسوم الجمركية وأرباح المؤسسات العامة.
- **الإيرادات السيادية الأخرى:** كعائدات بيع النقد الأجنبي وأرباح المصرف المركزي.[1]

تطور الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م):

يمكن تقسيم تطور الإيرادات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة إلى أربعة مراحل كما يلي:

1- مرحلة الانهيار وعدم الاستقرار (2011–2014م)

تعد هذه المرحلة بداية اختلال الهيكل المالي الليبي، حيث أصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية والداخلية. فبعد أحداث 2011م، شهدت ليبيا انهياراً في الإنتاج النفطي، وتراجعاً حاداً في الإيرادات العامة، وتعطلاً في مؤسسات الدولة المالية، وقد أدت هذه العوامل إلى عجز مالي واضح، حيث لم تتمكن الدولة من تأمين موارد كافية لتغطية النفقات العامة.

تميزت هذه المرحلة بانخفاض الإنتاج النفطي إلى مستويات متدنية، وإغلاق موانئ النفط، وتراجع الإيرادات بشكل حاد، وكانت هذه الفترة بمثابة (صدمة مالية) أدت إلى فقدان الدولة لجزء كبير من مواردها، مما تسبب في عجز مالي كبير واضطرار الدولة للسحب من الاحتياطيات.

2- مرحلة التذبذب المالي (2015–2020م)

تميزت هذه الفترة باستمرار الانقسام السياسي، وإغلاق موانئ وحقول نفطية بشكل متكرر، وتقلب الإيرادات بين الارتفاع والانخفاض، وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار الموازنة العامة، وتوسع الإنفاق مقابل موارد غير مستقرة.

3- مرحلة التعافي النسبي (2021–2022م):

مع تحسن الأوضاع الأمنية نسبياً ارتفع الإنتاج النفطي، وتحسنت الإيرادات العامة، وتحسن نسبي في الوضع المالي، وتقلص العجز المالي، وهذا التحسن لم يكن نتيجة إصلاحات هيكلية، بل نتيجة تحسن مؤقت في الظروف السياسية، وأثبتت هذه المرحلة أن استقرار القطاع النفطي يؤدي مباشرة إلى تحسن المالية العامة.

4- مرحلة التحسن والتقلب (2023–2024م):

شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً في الإيرادات حيث بلغت الإيرادات في 2023 حوالي 125.9 مليار دينار، وبلغت الإيرادات العامة في 2024م حوالي 123.5 مليار دينار[2]، بينما شكلت الإيرادات النفطية نحو 89.8 مليار دينار، ومع ذلك سجلت الدولة فائضاً مالياً بسيطاً في الموازنة، ورغم هذا التحسن الكبير، إلا أن هيكل الإيرادات لم يتغير، مما يعني استمرار الاعتماد على النفط.

الإيرادات النفطية في ليبيا:

يعد قطاع النفط في ليبيا الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وأهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن كونه الدعامة الأساسية للصادرات الليبية، وقد اكتسب هذا القطاع أهمية إستراتيجية منذ اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن العشرين، ليصبح لاحقاً العمود الفقري للاقتصاد الليبي.[3]

---

[1]- محمد حسين الوادي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2020م، ص60.

[2]- مصرف ليبيا المركزي، بيان الإيرادات (يونيو 2024م)، ليبيا، 2024م، ص1.

[3]- وزارة النفط والغاز الليبية، نبذة تاريخية عن قطاع النفط والغاز، ليبيا، بدون طبعة، بدون سنة نشر محددة.

تتميز ليبيا بامتلاكها احتياطيات نفطية ضخمة، إذ تعد الأكبر في قارة إفريقيا، حيث تقدر الاحتياطيات المؤكدة بنحو 48–50 مليار برميل، ما يضعها ضمن الدول العشر الأولى عالمياً من حيث حجم الاحتياطي، كما تمتلك البلاد إمكانات كبيرة غير مستغلة، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة معتبرة من الأراضي الليبية لا تزال غير مستكشفة، إضافة إلى وجود احتياطيات واعدة من النفط والغاز الصخري.[1]

غير أن قطاع النفط الليبي شهد منذ عام 2011م تحولات عميقة اتسمت بعدم الاستقرار، نتيجة الأحداث السياسية والأمنية التي أعقبت سقوط النظام السابق، وقد أدت هذه الظروف إلى تذبذب مستويات الإنتاج بشكل حاد، نتيجة إغلاق الحقول والموانئ النفطية، وتضرر البنية التحتية، والانقسامات المؤسسية التي أثّرت على إدارة القطاع النفطي، ومع ذلك، أظهر القطاع قدرة ملحوظة على التعافي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تحسناً تدريجياً في الإنتاج.

ففي عام 2024م، تجاوز إنتاج النفط الليبي 1.4 مليون برميل يومياً، وهو من أعلى المستويات المسجلة منذ سنوات، رغم التحديات السياسية والاقتصادية[2]، كما ظل النفط يمثل أكثر من (95%) من الإيرادات الحكومية، ما يعكس استمرار الاعتماد الكبير للاقتصاد الليبي على هذا المورد الحيوي.

وفي إطار جهود تطوير القطاع، شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة عودة أنشطة الاستكشاف والتعاون مع الشركات الدولية، إضافة إلى تحقيق اكتشافات جديدة للنفط والغاز، وهو ما يعزز من فرص زيادة الإنتاج مستقبلاً ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وعليه، فإن قطاع النفط في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م) يمثل نموذجاً لاقتصاد ريعي يواجه تحديات هيكلية وسياسية عميقة، لكنه في الوقت ذاته يمتلك إمكانات كبيرة للنمو والتعافي، مما يجعله محوراً أساسياً لأي إستراتيجية تنموية مستقبلية.

وتمثل الإيرادات النفطية العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث تعتمد الدولة عليها في تمويل الإنفاق العام، وتشير الإيرادات النفطية إلى العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة من:

- تصدير النفط الخام.
- تصدير المشتقات النفطية.
- الضرائب والإتاوات على الشركات النفطية.

ورغم التحديات فان ليبيا تمتلك احتياطيات ضخمة، وقدرتها الإنتاجية تتجاوز 1.4 مليون برميل يومياً، لكن مستقبل الإيرادات يعتمد على تحقيق الاستقرار السياسي، وتحسين إدارة القطاع النفطي، وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

العوامل المؤثرة في الإيرادات النفطية:

- **العوامل السياسية:** تتمثل في الانقسام السياسي بعد 2011م، والصراعات المسلحة، وضعف المؤسسات.
- **العوامل الأمنية:** تتمثل في إغلاق الحقول والموانئ النفطية، أعمال التخريب والتهريب.
- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في تقلبات أسعار النفط العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والاعتماد على الاستيراد في المشتقات.
- **العوامل الفنية:** تتمثل في ضعف الاستثمار في البنية التحتية، وتقادم المعدات، ونقص الصيانة.
- **الفساد وتهريب الوقود:** تتمثل في خسائر كبيرة نتيجة التهريب، حيث قدرت بنحو 20 مليار دولار خلال 3 سنوات.

الإطار النظري للموازنة العامة:

تلعب المالية العامة دوراً كبيراً في تبيان الوضع السياسي للدول، حيث يوجد ارتباط مؤكد بين الحياة

[1]– وحدة أبحاث الطاقة، احتياطيات النفط والغاز الصخري في ليبيا، 2024م.

[2]– العربي الجديد، إنتاج النفط في ليبيا يتجاوز المستهدف لعام 2024م، 2024م.

السياسية وبما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة، ولدراسة هذه الأخيرة يتم الاعتماد على وثيقة أساسية ممثلة في الموازنة العامة التي تشتمل على مختلف بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.

كما أن دراسة الموازنة العامة للدولة بجوانبها المختلفة يكتسي أهمية كبيرة، خاصة مع الأخذ في عين الاعتبار تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولا يخفى أن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها.

وتعد الموازنة العامة للدولة أداة مالية مهمة حيث يرتبط عملها مباشرة بالاقتصاد الوطني إذ يتم تسييرها من قبل الدولة وفقا للحالة التي يمر بها هذا الأخير أي حسب الوضع الاقتصادي السائد، وذلك لغرض تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة للدولة تعد من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

تطور مفهوم الموازنة العامة:

مر مفهوم الموازنة العامة بعدة مراحل، وهي:

1- المرحلة الكلاسيكية:

تمثل المرحلة الكلاسيكية الفترة التي سادت فيها أفكار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان دور الدولة محدوداً فيما يعرف بالدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الأمن والدفاع والقضاء، دون تدخل في النشاط الاقتصادي.[1]

وقد انعكس ذلك على الموازنة العامة التي كانت تعد مجرد أداة محاسبية محايدة تهدف إلى تسجيل الإيرادات والنفقات دون توجيه الاقتصاد أو التأثير فيه، ومن أهم خصائص هذه المرحلة:

- الالتزام بمبدأ توازن الموازنة ومنع العجز.
- محدودية الإنفاق العام.
- الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات.
- تطبيق مبدأ سنوية الموازنة ووحدتها.
- الرقابة البرلمانية الصارمة على الإنفاق.

كما ركزت هذه المرحلة على الانضباط المالي وحماية أموال الدولة، لكنها تجاهلت الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة، مما جعلها غير قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية لاحقًا، وهو ما أدى إلى ظهور المرحلة الحديثة التدخلية.

2- المرحلة الكينزية:

تمثل المرحلة الكينزية تحولاً مهماً في الفكر المالي الحديث، وظهرت بعد أزمة الكساد الكبير 1929م، حيث أكد الاقتصادي جون ماينارد كينز أن السوق لا يحقق التوازن تلقائياً دائماً، مما يستدعي تدخل الدولة عبر الموازنة العامة لتحفيز الاقتصاد.[2]

في هذه المرحلة أصبحت الموازنة العامة أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وليست مجرد وثيقة محاسبية، إذ تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار ومعالجة البطالة من خلال السياسة المالية[3]، ومن أهم ملامحها:

- قبول العجز المالي إذا كان لتحفيز الاقتصاد.

[1]- مركز البحوث والاستشارات، مفهوم الموازنة العامة، ليبيا، 2024م، ص3.

[2]- Mankiw, N. Gregory, Macroeconomics, 11th ed., Worth Publishers, 2023, p. 45.

[3]- Blanchard, Olivier, Macroeconomics, Pearson, 2022, p. 78.

- زيادة الإنفاق العام في فترات الركود.
- استخدام الضرائب والاقتراض كأدوات اقتصادية.
- عدم الالتزام الصارم بمبدأ توازن الموازنة السنوي.[1]

وقد ساهمت هذه المرحلة في توسع دور الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكنها أدت أيضاً إلى زيادة الدين العام واتساع حجم الإنفاق الحكومي.[2]

3- المرحلة الحديثة: أصبحت الموازنة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

تمثل المرحلة الحديثة آخر تطور في الفكر المالي، حيث أصبحت الموازنة العامة أداة للتخطيط والتنمية والرقابة وليست مجرد سجل للإيرادات والنفقات أو وسيلة للتدخل الاقتصادي فقط.[3]

وقد ظهرت هذه المرحلة مع توسع دور الدولة وازدياد الحاجة إلى التخطيط الاقتصادي طويل الأجل وتحسين كفاءة الإنفاق العام وربط الموازنة بالأهداف التنموية[4]، ومن أبرز خصائصها:

- ربط الموازنة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التركيز على كفاءة وفعالية الإنفاق العام.
- استخدام موازنات البرامج والأداء بدلاً من البنود التقليدية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.[5]

كما تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الخدمات العامة، مع تقييم النتائج بدل التركيز على حجم الإنفاق فقط.[6]

تعريف الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة، فحجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الأداء الاقتصادي ويتأثران به، لذلك شكلت متغيرات الموازنة أدوات السياسة المالية للحكومة كالضرائب، النفقات بأنواعها الجارية والاستثمارية، والدين العام، التي تسعى إلى تحقيق مرحلي للأهداف العامة لخطط التنمية على اختلاف أنواعها وآجالها.[7]

وتعبر الموازنة العامة عن الخطة المالية للدولة في فترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة، وتتضح سياسة الدولة المالية من خلال تحكمها في إيراداتها ونفقاتها العامة، وتتوقف درجة التحكم هذه على درجة سيادتها وعلى مواردها المالية المختلفة. فالموازنة العامة للدولة تتضمن تقديراً للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة فهي خطة مالية للدولة تهدف إلي إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية للمجتمع.[8]

---

[1]- صندوق النقد الدولي (IMF)، Fiscal Policy Report, 2024, p. 31.

[2]- مركز البحوث المالية والاقتصادية، السياسة المالية في الاقتصاد الحديث، ليبيا، 2024م، ص 14.

[3]- Mankiw, N. Gregory, Macroeconomics, 11th ed., Worth Publishers, 2023, p. 52.

[4]- Blanchard, Olivier, Macroeconomics, Pearson, 2022, p. 90.

[5]- صندوق النقد الدولي (IMF)، Public Financial Management Reform, 2024, p. 27.

[6]- مركز البحوث المالية والاقتصادية، تطور الموازنة العامة, ليبيا، 2024، ص 18.

[7]- عمر عبدالرزاق، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2012م، ص5.

[8]- خالد الخطيب وآخرون، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2017م، ص63.

ويمكن القول أن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، إنما صلة وثيقة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

لقد تعددت تعريفات الموازنة العامة باختلاف الدول من حيث التشريعات والتوجهات وباختلاف الكتاب إلا أن هذا لم يمنع من تقارب وتشابه المفاهيم ومحاولتها إيضاح مفهوم واحد وهو المقابلة بين نفقات الدولة وإيراداتها، كما تعددت تعريفات الموازنة العامة حسب الزاوية التي ينظر إليها، فهناك تعريفات ركزت على الوظيفة المحاسبية لها وأخرى اهتمت بالوظيفة المالية، كذلك منها ما ركز على الإطار القانوني الذي يحكمها، وتمت ملاحظة أن ثمة تطور واضح قد حدث في تعريف الموازنة العامة للدولة بناءً على تطور الوظيفة والدور الذي تلعبه الدولة في النظام المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى أولويات وظائف الموازنة المرتبطة بالنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة وبالفلسفة السياسية التي تؤمن بها، وهذا ما يختلف من دولة لأخرى، ويركز كل تعريف للموازنة على ناحية معينة تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية والعملية.

وهناك عدة تعريفات للموازنة العامة نذكر منها:

- هي العملية التي يتم من خلالها تحديد النفقات العامة والإيرادات العامة التي تمكن من تنفيذ السياسة المالية للدولة خلال فترة زمنية محددة.
- هي عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة فهي أساساً عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للمواد المتاحة.
- هي برنامج لنشاط الحكومة المالي، معد لسنة واحدة مقبلة يتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها، تقره السلطة التشريعية، بقصد تحقيق أهداف محددة، اقتصادية واجتماعية تقررها السلطة السياسية.[2]

– بأنها التعبير المالي للبرنامج الذي ستقوم الحكومة بتنفيذه تحقيقاً لأهداف المجتمع والسلطة التشريعية تقع عليها مسؤولية التحقق من هذه السياسات وقدرتها على تحقيق أهداف المجتمع.[3]

– بأنها وثيقة رسمية تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتعتمد من السلطة التشريعية، يتم فيها تقدير جميع إيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية محددة غالبا تكون سنة واحدة.

– هي بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعد بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

- هي عبارة عن توقع وإجازة للنفقات والإيرادات عن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة.[4]
- تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول إذ أنها تشمل بنود الاتفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة أنها تبين لنا وكيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الانفاق.[5]

---

[1]– علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2017م، ص97.

[2]– زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ودار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص32.

[3]– مجدي محمد شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م، ص39.

[4]– عبدالمجيد حامد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013م، ص53.

[5]– مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014م، ص261.

- هي تقدير لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقدر عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.[1]
- تقدير كمي لحجم الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن عادةً ما تكون سنة.[2]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة، يمكن التأكيد على النقاط التالية:

- تقوم الموازنة العامة على التقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها عن فترة زمنية مقبلة تقَدر بعام واحد في أغلب الأحيان، أي أنها تنبؤ يتعين القيام به بطريقة دقيقة وموضوعية قدر المستطاع.
- تعد الموازنة العامة قانوناً إذا ما تم اعتمادها مِن قبل السلطة التشريعية في الدولة، حيث تعد الموازنة العامة فيما بعد بما تتضمنه من نفقات وإيرادات برنامج عمل الحكومة في الفترة القادمة، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالحكومة تقوم بأداء الموازنة في حدود ما إجازته السلطة التشريعية، مع الإجازة إلى أن المقصود هنا هو إجازة تقدير الحكومة للنفقات العامة وحدها، دون الإيرادات مما يؤدي إلى إعطاء الحق للحكومة بالقيام بها، أما موافقتها على الإيرادات فلا يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدم تحصيلها إذ أنها واجبة التحصيل طبقاً لنصوص القوانين التي تقرِرها، أما لو حاولت الحكومة تضمين الموازنة وجهاً جديداً للإيرادات كضرائب جديدة، فان ذلك يتطلب موافقة السلطة التشريعية بحيث تعد تلك إجازة للضرائب الجديدة وتسمى ملحقات الموازنة.
- يتم وضع الموازنة بناءً على دراسات علمية محكمة موسعة، تعد من قبل أجهزة السلطة التنفيذية للدولة، حيث الأخذ بالاعتبار التغيرات المستقبلية نظراً لكونها تقديراً سنوياً لما ستحصله الدولة من إيرادات فهي ليست مجرد أرقام منجزة، إذ تمثل الهدف الرئيسي للدولة على الصعيد المالي والاقتصادي.
- مدة الموازنة سنة واحدة فقط.

طبيعة الموازنة العامة:

تكتسي الموازنة العامة طبيعة قانونية وأخرى مالية.

1- الطبيعة القانونية للموازنة العامة:

يرى البعض أن الموازنة العامة هي قانون من الناحية الشكلية وليس من الناحية الموضوعية ذلك أن الموازنة العامة يتم إقرارها بشكل قانوني وفق المراحل المتبعة في صدور القوانين فبعد المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية تصدر في شكل قانون المالية من طرف رئيس الدولة.

2- الطبيعة المالية للموازنة العامة:

تمثل الموازنة العامة للدولة خطة مالية سنوية، تتصف بخاصية التقدير للنفقات العامة والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة فهي بذلك تكشف الوضعية المالية للدولة.

كما تعد الموازنة عملاً إدارياً ومالياً من الناحية الموضوعية، إذ يتم إعدادها وتنفيذها من طرف السلطة التنفيذية وهي تعبر عن أهداف الدولة والموارد المالية المخصصة لتحقيق هذه الأهداف.[3]

أهداف الموازنة العامة:

---

[1]- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، المرجع السابق، ص263.

[2]- Official Statistics of Finland (2014), Budgets of municapilities & joint municipal boards, http://www.stat.fi/til/ktal/index_en.html.

[3]- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2016-2000م)، مجلة إدارة العمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، الجزائر، 2016م، ص33.

يمكن التعرف على أهداف الموازنة من خلال بيان دورها في مجال التخطيط والرقابة والتنسيق وخاصة أن التخطيط والرقابة أصبحتا أساساً لأي إدارة علمية حديثة تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ويمكن الإشارة إلى ذلك عبر التالي:

1- الموازنة كأداة تخطيط:

مما لا شك فيه أن الموازنة تلعب دوراً بارزاً في مجال التخطيط الشامل لمختلف الأنشطة والموارد المالية، فاستخدام الموازنة يساعد في الكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة اقتراح الحلول الملائمة لها، كما أنها في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة فإن الموازنة تجبر الإدارة على اتخاذ الإجراءات التي يتم بمقتضاها تقييم الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة واختيار البديل الأفضل، وهو الأمر الذي يعني أن الموازنة خطة اقتصادية.[1]

لذلك تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط، حيث تعمل على تحديد الاستراتيجيات والأهداف للدولة وترتيب أولويات هذه الأهداف والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، كما تستخدم للتنبؤ بالأحداث المستقبلية واختيار ما يخص فترة الموازنة.

ويمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة التخطيط عن طريق الآتي:

- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للمشروع في صورة كمية، وكذلك الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- توضيح الفروض التي تقوم عليها هذه الأهداف (دراسة التنبؤات).
- المفاضلة بين البدائل المتاحة (تجميع الموارد).
- تحديد المعايير التي يتم بموجبها وضع الخطط.[2]
- وضع الخطة أولاً على أساس وحدات قياس عينية، ثم تترجم إلى وحدات قياس مالية، مع العمل على تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للمشروع.
- توزيع المسؤوليات التنفيذية بين العاملين، حتى يمكن تقييم أداء العاملين.

2- الموازنة كأداة رقابة:

تصنف الرقابة المعتمدة في الموازنة العامة إلى صنفين، وهما على النحو التالي:

- رقابة قبل التنفيذ: هي رقابة داخلية تهدف إلى التحقق من أن التصرفات المالية تجري وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لها.
- رقابة بعد التنفيذ: رقابة خارجية تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ العمليات، فضلاً عن تقييم أداء تنفيذ الموازنة.

ويمكن التخطيط والرقابة وجهان لعملة واحدة، وأنه لا رقابة بدون تخطيط وذلك لأن الرقابة وظيفة إدارية تهدف للتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وصفها وذلك بغرض متابعة تنفيذها ومقارنة النتائج الفعلية بما تم تقديره أو التنبؤ به، ولا تقل أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة في مجال الرقابة عن الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط وهذا يتضح من خلال استنادها على معايير ومقاييس كمية لأداء مختلف الأنشطة.

ويمكن توضيح دور الموازنة في خدمة وظيفة الرقابة في النقاط التالية:

- تعد الموازنة أداة تسمح بالتأكد من سير العمليات في الطريق المخطط لها، وأن الخطة تحقق الأهداف الموضوعة، من دون انحراف أو إسراف في النفقات.
- تعد الموازنة أداة مهمة، للاتصال بين المستويات الإدارية المتتابعة، عن طريق التقارير الرقابية، حتى يصبح العاملون جميعهم وكأنهم في خط مواجهة واحد، ويعملون بجهود منسقة.

---

[1]- محمد راضي وآخرون، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار جامعية، القاهرة، 2014م، ص87.

[2]- محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، المكتبة الوطنية، عمان، 2018م، ص54.

– تؤدي رقابة الموازنة إلى تحقيق أكبر قدر من الإيرادات، وذلك عن طريق التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كان هذا الاستخدام في الأنشطة الجارية أو في الاستثمارات الرأسمالية، كما يتحقق التوازن المالي بتوفير الاحتياجات النقدية، في الوقت المناسب.

تتطلب رقابة الموازنة مقارنة الأداء الفعلي، لكافة المستويات الإدارية، مع ما هو مخطط لها، بهدف التوصل إلى الكفاية عن طريق تصحيح الانحرافات السالبة وتنمية الانحرافات الموجبة.

– تهدف رقابة الموازنة إلى إجراء التنسيق اللازم بين الإدارات والأقسام خلال عملية تنفيذ الموازنة، حتى يؤدي العاملون واجباتهم، في توازن تام لتحقيق الأهداف، وفقاً لجدول زمني محدد، وتوقيت متناسق، بين الأنشطة بعضها ببعض.

– تتيح الموازنة فرصة تطبيق (المساءلة المحاسبية)، عند تحديد أسباب الانحراف عن الخطة الموضوعة، وبذلك، يشعر كل مسئول بحدود مسؤوليته والصلاحية المخولة له، وبالجدول الزمني، الذي يرتبط به، في تنفيذ النشاط المكلف به.

3– الموازنة كأداة تنسيق:

تعد الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظاماً متكاملاً لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تتناولها الإدارة وصولا إلى التأكد من الأداء السليم للمنشأة بغية تحقيق أهدافها، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به إدارة المنشأة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرة والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

يمكن بيان دور الموازنة في خدمة وظيفة التنسيق في النقاط التالية:[1]

– ترجمة الأهداف العامة للمنشأة إلى أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس.

– وضع الخطط والبرامج التفصيلية اللازمة لتحقيق الأهداف.

– ضمان مشاركة جميع المسئولين في إعداد الموازنة.

– تحقيق التنسيق بين كافة المسئولين المعنيين بالشكل الذي يضمن تحقيق الاتساق بين كافة الخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة.

– وضع معايير أداء واضحة ومحددة لاستخدامها في عملية تقييم الأداء.

4– الموازنة كأداة لاتخاذ القرارات:

يمكن توضيح دور الموازنة في خدمة وظيفة اتخاذ القرارات في النقاط التالية:[2]

– تمكن الموازنة من قياس الانحرافات بهدف الدراسة واتخاذ القرارات للحد من الانحرافات السلبية وتنمية الانحرافات الايجابية وفقاً لكل حالة على حدة.

– تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

أهمية الموازنة العامة:

تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة من خلال تحقيقها لأهداف الدولة المختلفة تبعاً لحاجات المجتمع المتغيرة عبر الزمن، فمنها أهداف اجتماعية حيث تتضمن الموازنة العامة سياسات لإقامة مشاريع تنموية، ورفع مستوى الخدمات الصحية والإسكانية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وزيادة تمويل الطبقة الغنية لخزينة الدولة العامة، وكذلك فهي تعمل على تحقيق أهداف علمية لتشجيع البحث العلمي، وتحسين عملية التخطيط، إضافة إلى أنها مصدر للمعلومات، أما على الجانب الاقتصادي فتحقق الموازنة العامة أهدافاً اقتصادية متعددة، كتوزيع موارد الدولة حسب أولوياتها، واستخدامها كأداة

---

[1]- محمد راضي وآخرون، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2]– عبدالرزق صالح وآخرون، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية الحديثة، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012م، ص34.

للرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات حسب السياسات العامة للدولة، لتخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات.[1]

تبرز أهمية الموازنة العامة على المستوى الكلي للدولة على النحو التالي:[2]

– أداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم أدائها

– أداة فاعلة أيضاً من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالة التضخم تعتمد الحكومة عن طريق الموازنة إلى امتصاص الطلب الزائد، وذلك إما بفرض مزيد من الضرائب، أو بالإحجام عن بعض عمليات الإنفاق، وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب الفعلي، وذلك إما عن طريق ضخ الأموال في شريان الاقتصاد، بزيادة حجم الإنفاق الكلي، أو تخفيض الضرائب التي تنوي تحصيلها.

– أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقاً لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق.

– أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.

– أداة لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها، وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للصناعة المحلية.

وتتجلى أهمية الموازنة العامة في الاقتصاد الحديث:

- توجيه الموارد الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار المالي.
- دعم التنمية المستدامة.
- تحسين مستوى المعيشة.
- تعد مؤشراً مهماً على كفاءة الإدارة المالية للدولة.[3]

خصائص الموازنة العامة:

تطورت فكرة الموازنة عبر الاستخدامات المتعددة لها واختلاف احتياجات الدول وأساليب إعدادها، فقد كانت بداية تتعلق بعمليات تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية مقبلة وعملية التوازن بينهما لضبط جانب النفقات وتمشيه مع الإيرادات المتوقعة مع الأخذ بالاعتبار محاولة الحصول على مصادر تمويل إضافية تتناسب مع النفقات المتوقعة، فكانت الموازنات الحكومية التي استخدمت في بريطانيا منذ القرن الثامن عشر، ثم كانت مصر أول دولة عربية تعمل على إعداد موازنة حكومية في القرن التاسع عشر.

واستمرت فكرة الموازنة الحكومية في التطور، فلم تعد تقتصر على عملية التوازن بين موارد الدولة وطرق إنفاقها خلال فترة زمنية محددة وإنما تعدت ذلك فأصبحت أداة من أهم الأدوات التي تعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ويتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية ثم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لتحمل بعد ذلك صفة القانون.

---

[1]– توفيق عبدالجليل وآخرون، المحاسبة الحكومية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2009م، ص33.

[2]– محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3]– عبدالحميد الشواربي، المالية العامة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2023م، ص 142.

وتعد الموازنة الحكومية ذات طبيعة خاصة فهي تختلف عن الموازنات في الوحدات الاقتصادية الأخرى سواء الهادفة إلى الربح أو غير الهادفة للربح، وللموازنة العامة عدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع.
- الموازنة العامة تمثل عمل إداري ومالي.
- تعد أسلوب تنبؤي لما ستقوم به السلطة التنفيذية في المستقبل، سواءً كان ذلك بالإنفاق أو التحصيل المالي خلال سنة مالية كاملة، وتكشف الميزانية عن المبالغ المرصودة من قبل الدولة، لشقي القائمة المالية من نفقات وإيرادات.
- تمتاز بضرورة وجود إقرار ومصادقة من قبل السلطة التشريعية، والتي تلعب دوراً مهماً في الموافقة على كل ما تقدمه الحكومة من توقعات.
- تمتاز الميزانية عن غيرها من القوائم المالية بأنها وثيقة قانونية تعد من قِبل السلطة التنفيذية في الدولة.
- الموازنة العامة تعد وثيقة رسمية تحدد مستقبل الأنشطة المالية للحكومة، لذلك يتم وضعها من قبل الحكومة، وتقوم الحكومة بالإشراف على تنفيذها من قبل الدوائر الحكومية.
- يتم إصدار الموازنة العامة للدولة بموجب قانون رسمي، حيث يتوجب مصادقة المجلس التشريعي عليها.
- تعد الموازنة العامة وسيلة للتخطيط المالي قصير الأجل، حيث تشمل خطة مالية للسنة القادمة.
- تعد الموازنة العامة أداة رقابية حيث تمثل الموازنة الأداء المخطط له، ويتوجب مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له وحصر الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها والاستفادة من ذلك في عمليات التخطيط اللاحقة.
- تعكس الموازنة العامة للدولة السياسات المالية العامة والأولويات والطموحات التي تسعى الحكومة إلى انجازها خلال السنة اللاحقة.

وظائف الموازنة العامة:

تعمل الموازنة على تحقيق عدة وظائف إذ أنها تزود الحكومية بفرص إعادة مراجعة خياراتها الإستراتيجية الأكثر أهمية وربط القرارات الناتجة عنها لإعادة تخصيص الموارد المتاحة في ضوء حاجة المجتمع، بالإضافة إلى أنها توفر قواعد منهجية لتحسين عمليات الأداء والارتقاء بمستوى أداء العاملين، كما أنها توفر أساساً للمحاسبة والمساءلة، وبالتالي يمكن توضيح وظائف الموازنة في النقاط الرئيسية التالية:

أساس لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وذلك من خلال تقدير صافي التدفق النقدي عن طريق إعداد الموازنة المتوقعة للمشروع لفترة عمره الإنتاجي المقدرة.

- حافز للعاملين في المنشأة خاصة إذا ما تم صياغة أهداف طموحة ومعايير أعلى قليلاً من المتوقعة، واستخدمت الحوافز التشجيعية لحث العاملين على تحقيق الأداء المطلوب ضمن الأنشطة المخططة.
- أداة مثلى لقياس كفاءة العمل لمختلف المستويات الإدارية، خاصة إذا ما تم ربط استخدام الموازنة بمحاسبة المسؤوليات وأعيد تنظيم الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يتلاءم مع الأسلوب المناسب لتنفيذ الموازنة.
- وسيلة اتصال بين كافة مستويات الإدارية، حيث أن الموازنة تعني سياسات مكتوبة وبرامج معلنة، يتطلب تنفيذها إعداد تقارير دورية بصورة متواصلة لمتابعتها، مما يوفر وسائل اتصال ملائمة عبر المستويات الإدارية المختلفة.
- إن صياغة أهداف المنشأة وترتيب أولوياتها يدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات حاسمة في وقت مبكر.

[1]- توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد2، الجزائر، 2015م، ص171.

– إفساح المجال أمام الإدارة العليا والمديرين لمعالجة المشاكل الاستثنائية طالما أن أنشطة العمل الروتينية تمت برمجتها، وتم تدبير كافة مستلزمات الإنتاج المطلوبة حسبما هو مخطط.

– تخفيض التكاليف وضغط النفقات وذلك عن طريق تحديد وصياغة معايير وبرامج تفترض كفاءة إنتاجية عالية.

– اكتشاف ومعالجة معظم الخلل في الطاقة الإنتاجية ومستلزماتها وملائمة الهيكل التنظيمي للمنشأة بشكل مسبق قبل صياغة خطط وجداول الموازنة.

المبادئ الأساسية للموازنة العامة:

تقوم الموازنة العامة على مجموعة من المبادئ، من أهمها:

– **مبدأ السنوية:** أي إعداد الموازنة لفترة زمنية محددة (سنة مالية).[1]

– مبدأ الوحدة: يقتضي إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة.[2]

– **مبدأ الشمول:** يشمل جميع العمليات المالية دون استثناء.[3]

– **مبدأ التوازن:** يقضي بتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وإن كان هذا المبدأ أصبح نسبياً في الفكر الحديث.[4]

– **مبدأ العلنية:** يهدف إلى ضمان الشفافية من خلال نشر الموازنة وإتاحتها للجمهور.[5]

دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في ليبيا:

تلعب الإيرادات دوراً أساسياً في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تعتمد الحكومة على هذه الإيرادات لتغطية النفقات العامة وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وفي ليبيا تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ويتضح ذلك من خلال العلاقة المباشرة بين ارتفاعها وتحقيق الفائض، فعند ارتفاع للإيرادات النفطية تحقق الموازنة العامة فائضاً، أما عند انخفاضها يظهر العجز، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة والموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح الإيرادات النفطية والموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)

(القيمة بالمليون دينار ليبي)

خلال عام	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات العامة	الموازنة العامة	
	القيمة	القيمة	القيمة	الحالة
2011	15830.1	16813.3	**-6553.2**	**عجز**
2012	66932.3	70131.4	16189.8	فائض
2013	51775.7	54763.6	**-10519.7**	**عجز**
2014	19976.6	21543.3	**-22270.9**	**عجز**
2015	10597.7	16843.4	**-19171.5**	**عجز**
2016	6665.5	8845.2	**-20326.1**	**عجز**

[1]– عبدالرحمن يسري، المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2021م، ص66.

[2]– حسين عمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار الفكر، الأردن، 2019م، ص77.

[3]– علي السلمي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار غريب، مصر، 2020م، ص88.

[4]– مصطفى كمال، السياسة المالية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2021م، ص95.

[5]– محمد عبدالعزيز، الشفافية المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2022م، ص54.

2017	19209	22337.6	**-10354.4**	**عجز**
2018	33475.8	49143.6	9857.2	فائض
2019	31394.7	57365.2	11552.2	فائض
2020	5280	22818.0	**-14492**	**عجز**
2021	103368.9	105620.0	19844.1	فائض
2022	130535.1	134376.2	6500.3	فائض
2023	121692.3	125917.7	191.3	فائض
2024	89810.1	123531.1	337.1	فائض

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تقارير سنوية، نشرات اقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (1) يوضح الإيرادات النفطية في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)

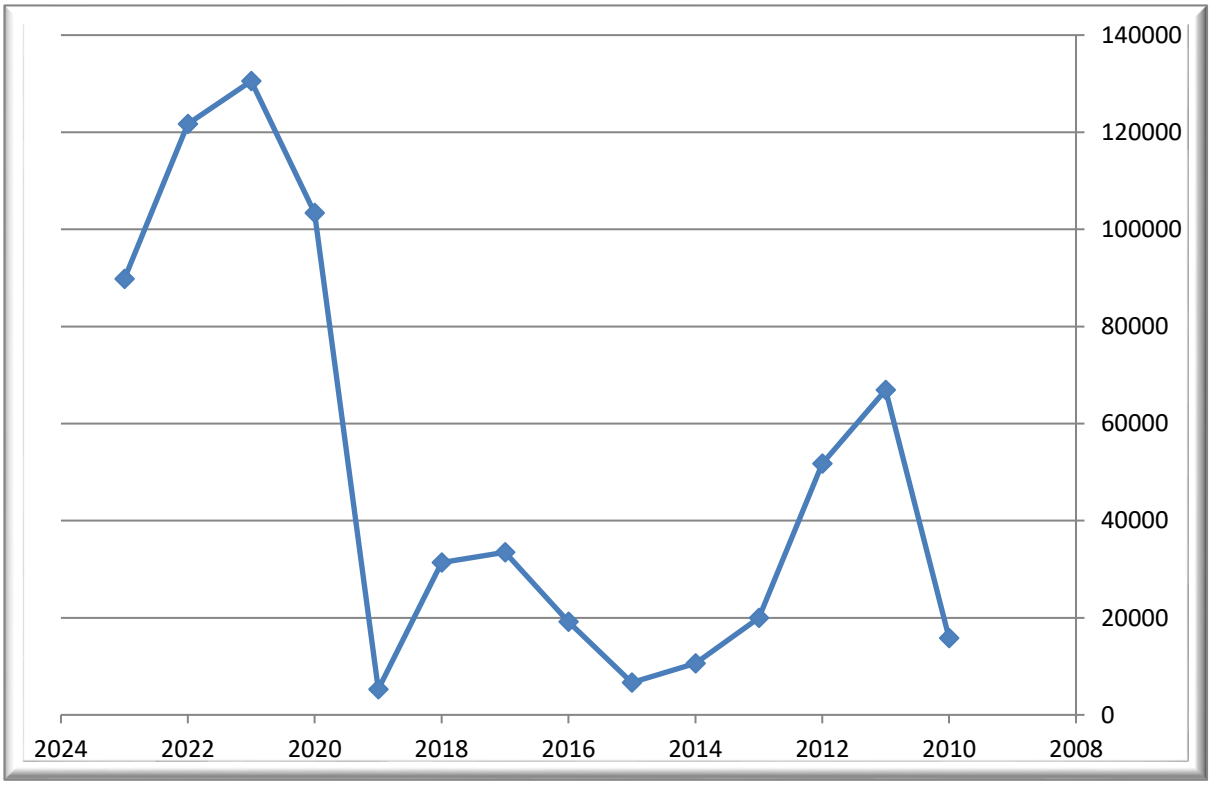

المصدر: استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

الشكل رقم (2) يوضح الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)

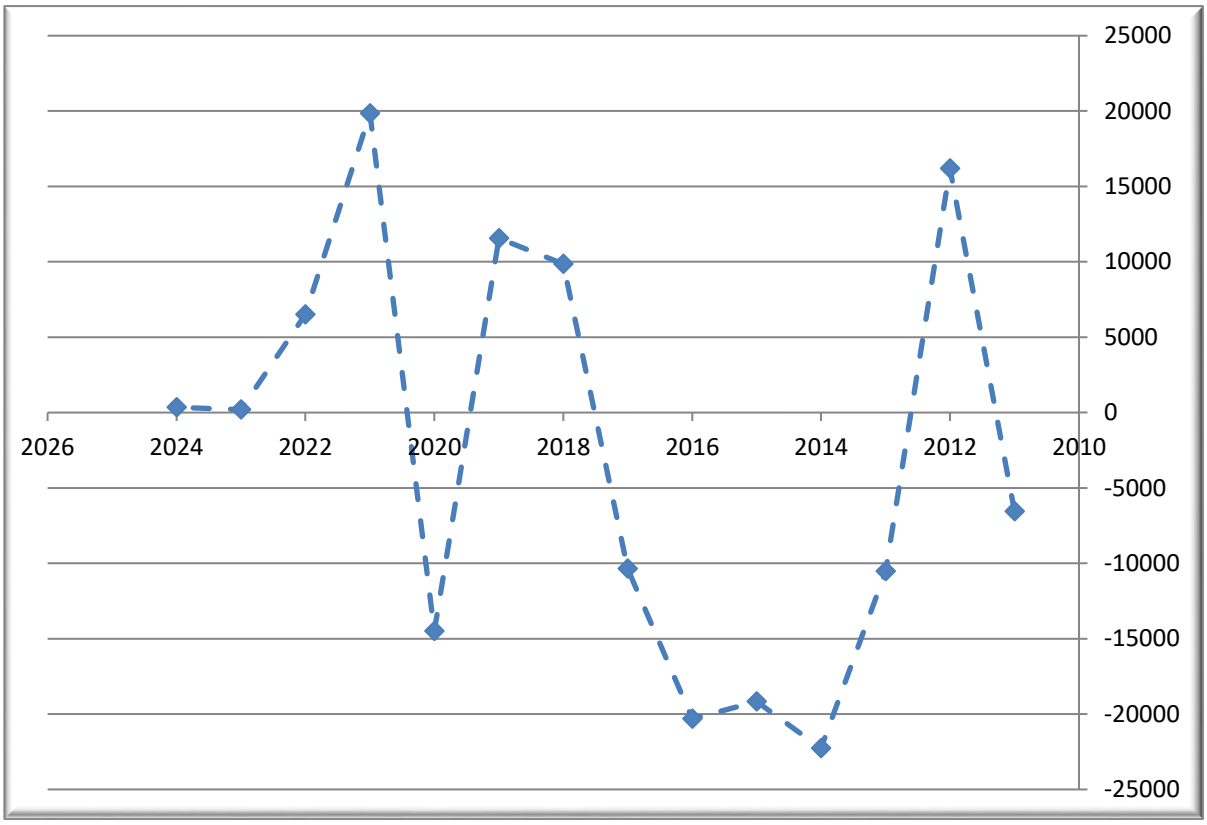

المصدر: استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) والشكلين السابقين وجود علاقة ارتباط وثيقة بين تطور الإيرادات النفطية ووضع الموازنة العامة في ليبيا، حيث يعكس كل تغير في الإيرادات النفطية تحولاً مباشراً في حالة الموازنة العامة بين الفائض والعجز، وهو ما يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي.

فالاقتصاد الليبي يعاني من اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية، حيث أن أي تغير في هذه الإيرادات ينعكس مباشرة على وضع الموازنة العامة (فائض أو عجز)، كما تظهر البيانات وجود تقلبات حادة في الإيرادات النفطية نتيجة عوامل سياسية وأمنية واقتصادية، وارتباط قوي بين الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة، وضعف تنوع مصادر الدخل، مما يزيد من هشاشة المالية العامة.

في عام 2011م:

شهد هذا العام تراجعاً في الإيرادات النفطية إلى 15830 مليون دينار، نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت أحداث عام 2011م، حيث انخفض الإنتاج النفطي بشكل كبير، مما انعكس مباشرة على إجمالي الإيرادات العامة التي بلغت قيمتها 16813.3 مليون دينار، وقد أدى ذلك إلى تحول الموازنة العامة من فائض في العام السابق إلى عجز واضح بلغت قيمته (6553.2-) مليون دينار، وهو ما يعكس درجة الاعتماد المرتفعة على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، ويعكس درجة الحساسية العالية للمالية العامة تجاه تقلبات القطاع النفطي، أي يبرز الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والوضع المالي للدولة.

في عام 2012م:

اتسم هذا العام بانتعاش قوي في الإيرادات النفطية نتيجة استئناف الإنتاج والتصدير لتصل قيمتها إلى 66932.3 مليون دينار، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات، وتحقيق فائض كبير في الموازنة العامة بلغت قيمته 16189.8 مليون دينار،

الأمر الذي يعكس الطبيعة الدورية المرتبطة بالنفط، ويعكس مرونة الاقتصاد الليبي، ولكن في إطار الاعتماد الأحادي على النفط، وهذا يدل على الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والوضع المالي للدولة.

في عام 2013م:

سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بعام 2012م، نتيجة عودة الاضطرابات في قطاع النفط وتكرار إغلاق بعض الحقول والموانئ النفطية حيث بلغت قيمتها 51775.7 مليون دينار، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى 54763.6 مليون دينار، مما أدي لتسجيل عجز في الموازنة العامة بلغت قيمته (**10519.7**–)، وهو ما يعكس استمرار التقلبات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، وعدم الاستقرار الهيكلي.

في عام 2014م:

تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نتيجة لتصاعد الصراعات والانقسامات السياسية وتدهور الوضع الأمني، وإغلاق الموانئ النفطية، حيث سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً كبيراً لتصل قيمتها إلى 19976.6 مليون دينار، مما أدى إلى تسجيل أعلى مستويات العجز في الموازنة العامة بلغ (22270.9–) مليون دينار، وهو من أعلى مستويات العجز خلال فترة الدراسة.

في عام 2015م:

استمر الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى 10597.7 مليون دينار، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الإيرادات، حيث بلغت 16843.4 مليون دينار، ومع ذلك فتشير البيانات إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة بلغ (19171.5–) مليون دينار، وهو ما يعزى إلى عوامل استثنائية مثل التمويل بالعجز أو ظروف استثنائية في الإنفاق (إعادة تقييم بنود الإنفاق)، مما يشير إلى وجود مصادر تمويل استثنائية أو إجراءات مالية غير تقليدية، ومع ذلك استمر العجز في الموازنة العامة، ويعكس ضعف كفاءة الإدارة المالية.

في عام 2016م:

تواصل انخفاض الإيرادات النفطية إلى مستويات متدنية للغاية بلغت قيمتها 6665.5 مليون دينار، مما أدى إلى تراجع إجمالي الإيرادات إلى 8845.2 مليون دينار، واستمر العجز في الموازنة العامة (20326.1–) مليون دينار، وهو ما يعكس ضعف القدرة التمويلية للدولة في ظل الاعتماد شبه الكلي على النفط، ويعكس عمق الأزمة المالية التي واجهها الاقتصاد الليبي.

في عام 2017م:

تحسنت الإيرادات النفطية نسبياً مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت بلغت قيمتها 19209 مليون دينار، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتحقيق التوازن المالي، حيث استمرت الموازنة في تسجيل عجز بلغت قيمته (10354.4–) مليون دينار، نتيجة ارتفاع مستوى الإنفاق العام، واستمرار الضغوط المالية.

في عام 2018م:

شهد هذا العام تحسناً ملحوظاً في الإيرادات النفطية بلغت قيمتها 33475.8 مليون دينار، مما انعكس إيجابياً على إجمالي الإيرادات، واسهم في تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته 9857.2 مليون دينار، وهو ما يعكس تحسن الأداء المالي للدولة.

في عام 2019م:

سجلت الإيرادات النفطية استقراراً نسبياً مع انخفاض طفيف عند 31394.7 مليون دينار، إلا أن إجمالي الإيرادات شهد ارتفاعاً، مع استمرار تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغ 1695 مليون دينار، وإن كان بمستوى أقل مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى تحسن نسبي في إدارة المالية العامة.

في عام 2020م:

تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة مزدوجة تمثلت في إغلاق النفط وجائحة كورونا، مما أدى إلى انهيار الإيرادات النفطية، حيث تراجعت قيمتها إلى 5280 مليون دينار مقارنة بالعام السابق، وتراجع إجمالي الإيرادات إلى 22818 مليون دينار، وبالتالي تسجيل عجز كبير في الموازنة بلغ (14492−) مليون دينار.

في عام 2021م:

شهد هذا العام انتعاشاً استثنائياً في الإيرادات النفطية بلغت قيمتها 103368.9 مليون دينار، نتيجة تحسن الإنتاج والأسعار العالمية للنفط، مما أدى لارتفاع إجمالي الإيرادات إلى 105620 مليون دينار، تحقيق فائض قياسي في الموازنة العامة، وهو من أعلى فائض خلال فترة الدراسة بلغت قيمته 34336.1 مليون دينار، ويؤكد ذلك مرة أخرى مركزية النفط في تمويل المالية العامة.

في عام 2022م:

استمرت الإيرادات النفطية في الارتفاع لتبلغ أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة إلى 130535.1 مليون دينار، مما انعكس إيجابياً على إجمالي الإيرادات بلغ 134376.2 مليون دينار، وانعكس ذلك في تحقيق فائض مالي، رغم تراجعه إلى 6500.3 مليون دينار مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى وجود تذبذب في بنية الإنفاق.

في عام 2023م:

تراجعت الإيرادات النفطية بشكل طفيف إلى 121692.3 مليون دينار مقارنة بعام 2022م، إلا أن الموازنة استمرت في تحقيق فائض محدود بلغ 191.3 مليون دينار، وإن كان بفارق ضئيل، مما يعكس نوعاً من الاستقرار المالي النسبي، وتحسن نسبي في إدارة المالية العامة.

في عام 2024م:

رغم انخفاض الإيرادات النفطية إلى 89810.1 مليون دينار، إلا أن الموازنة العامة استمرت في تحقيق فائض طفيف بلغ قيمته 337.1 مليون دينار، وهو ما قد يعكس جهود ضبط الإنفاق أو بداية توجه نحو تنويع محدود في مصادر الإيرادات، رغم انخفاض قيمة الإيرادات النفطية.

وتظهر البيانات وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة، حيث يؤدي أي انخفاض في الإيرادات النفطية إلى عجز مباشر، والعكس صحيح، كما تعكس البيانات غياب مصادر بديلة للإيرادات النفطية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والداخلية.

فالفترة (2011–2020م) اتسمت بتقلبات حادة نتيجة العوامل السياسية والأمنية، مما أثر سلباً على استقرار المالية العامة، أما الفترة (2021–2024م) شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً نتيجة استقرار نسبي في الإنتاج النفطي، مع تحقيق فوائض مالية، رغم استمرار بعض التذبذبات.

يمكن القول إن الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة كانت رهينة للإيرادات النفطية وتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث لم تنجح السياسات الاقتصادية في تحقيق تنويع حقيقي للإيرادات، كما أن التحسن الذي شهدته السنوات الأخيرة لا يعكس تحولاً هيكلياً بقدر ما يعكس تحسناً ظرفياً مرتبطاً بارتفاع الإنتاج النفطي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يتسم بطابع ريعي واضح، حيث تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الناتجة عن تقلبات إنتاج النفط وأسعار النفط العالمية، إلى جانب التأثيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وإن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز كفاءة الإدارة المالية العامة، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة كانت شديدة الحساسية لأي تغير في الإيرادات النفطية، حيث ارتبطت فترات الفائض بارتفاع الإيرادات النفطية، في حين تزامنت فترات العجز مع انخفاضها.

كما تبين أن التحسن الذي شهدته بعض السنوات، لا سيما بعد عام 2021م، لا يعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد، وإنما يرتبط بعوامل ظرفية، مما يؤكد ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية.

وعليه، فإن استمرار هذا النمط من الاعتماد يعرض الاقتصاد الليبي لمخاطر كبيرة، خاصة في ظل بيئة دولية تتسم بالتقلب وعدم اليقين، مما يستدعي تبني سياسات مالية واقتصادية أكثر استدامة، وتبني سياسات إصلاحية هيكلية شاملة تهدف إلى تحقيق وتنويع مصادر الدخل والاستدامة المالية.

تؤكد نتائج التحليل أن الإيرادات النفطية تمثل العمود الفقري لتمويل الموازنة العامة في ليبيا، إلا أن هذا الاعتماد المفرط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والداخلية، وهو ما ينعكس في التذبذب المستمر بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة.

النتائج:

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من بيانات ومعلومات حول الإيرادات النفطية والموازنة العامة في ليبيا، والتطورات التي مر بها خلال الفترة (2011–2024م)، ومن خلال تحليل وصفي لبيانات الإيرادات النفطية والموازنة العامة، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– يتضح من خلال التحليل أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011–2024م) ظل يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة، حيث أظهرت الدراسة وجود اختلال هيكلي واضح في الاقتصاد الليبي نتيجة لاعتماده الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

– أظهرت الدراسة أن الفترة (2011–2020م) اتسمت بتقلبات حادة وعدم استقرار مالي نتيجة الاضطرابات السياسية وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، في حين شهدت الفترة (2021–2024م) تحسناً نسبياً في الأداء المالي نتيجة زيادة الإنتاج النفطي وتحسن الأسعار العالمية، إلا أن هذا التحسن ظل ذا طابع ظرفي ولم يعكس تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد.

– تؤثر بشكل كبير الاضطرابات والأزمات السياسية والأمنية، وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، وتقلبات أسعار النفط العالمية على الإيرادات النفطية، حيث تشكل الإيرادات النفطية أكثر من (90%) من إجمالي الإيرادات، مما ينعكس ذلك على الموازنة العامة للدولة.

– أظهرت النتائج أن الإيرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، حيث لم تظهر البيانات مساهمة فعالة للقطاعات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة، مما يعكس اختلالاً هيكلياً واضحاً في الاقتصاد الليبي.

– حساسية الموازنة العامة للصدمات الخارجية مثل الأزمات العالمية، وتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية الدولية (كما في جائحة كورونا).

- تحسن الأداء المالي في السنوات التي شهدت استقراراً نسبياً في إنتاج النفط، فالسنوات التي حققت الموازنة فائضاً ارتبط بارتفاع بإنتاج النفط وأسعار النفط العالمية، أما السنوات التي سجلت فيها عجزاً تزامنت مع إغلاق حقول ومواني النفط، وانخفاض إنتاجه أو انخفاض أسعار النفط العالمية.
- أظهرت الدراسة أن فترات الاستقرار في القطاع النفطي تقترن بتحقيق فوائض مالية، في حين أن أي الاضطراب يؤدي مباشرة إلى عجز في الموازنة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وذلك على النحو التالي:

– ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال تطوير ودعم القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة والسياحة...الخ)، وتشجيع الاستثمار في جميع المجالات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط.

– إصلاح النظام الضريبي وتطويره وتعزيز كفاءته عبر توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة للدولة.

– تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لضمان الاستقرار في القطاع النفطي واستمرارية الإنتاج النفطي عبر تحسين الحوكمة والشفافية في إدارة المالية العامة، وتقليل الاضطرابات الأمنية.

– وضع إستراتيجية مالية طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار النفط، وتستهدف تحقيق التوازن والاستقرار في الموازنة العامة.

– تحسين إدارة الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية.

– إنشاء صناديق سيادية بهدف امتصاص الصدمات النفطية وادخار الفوائض النفطية وتوظيفها الفوائض المالية في استثمارات طويلة الأجل واستخدامها في فترات الأزمات وامتصاص الصدمات النفطية.

– تعزيز الشفافية المالية من خلال نشر البيانات المالية بشكل دوري ودقيق، بما يدعم الثقة في السياسات المالية، والإفصاح المالي في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

قائمة مراجع:

1- البنك الدولي، الإصلاح الضريبي في الدول النامية، 2020م.
2- العربي الجديد، إنتاج النفط في ليبيا يتجاوز المستهدف لعام 2024م، 2024م.
3- توبين علي، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد2، الجزائر، 2015م.
4- توفيق عبدالجليل وآخرون، المحاسبة الحكومية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2009م.
5- حسين عمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار الفكر، الأردن، 2019م.
6- خالد الخطيب وآخرون، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2017م.
7- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ودار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.
8- سالم عبدالله، السياسة المالية، الطبعة الثالثة، دار النهضة، ليبيا، 2019م.
9- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2016–2000م)، مجلة إدارة العمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، الجزائر، 2016م.

10- صندوق البنك الدولي، تقرير الاقتصاد الليبي، واشنطن، 2021م.
11- صندوق النقد الدولي (IMF)، Fiscal Policy Report, 2024.
12- صندوق النقد الدولي (IMF)، Public Financial Management Reform, 2024.
13- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، 2022م.
14- صندوق النقد الدولي، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة، 2023م.
15- عبدالحميد الشواربي، المالية العامة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2023م.
16- عبدالرحمن يسري، المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2021م.
17- عبدالرزق صالح وآخرون، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية الحديثة، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
18- عبدالمجيد حامد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013م.
19- عبدالمطلب عبدالحميد، المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2020م.
20- علي السلمي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار غريب، مصر، 2020م.
21- علي عبدالله، اقتصاديات الموارد الطبيعية، دار الفكر، 2019م.
22- علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2017م.
23- عمر عبدالرزاق، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، 2012م.
24- مجدي محمد شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م.
25- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014م.
26- محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، المكتبة الوطنية، عمان، 2018م.
27- محمد حسين الوادي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2020م.
28- محمد راضي وآخرون، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار جامعية، القاهرة، 2014م.
29- محمد عبدالعزيز، الشفافية المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2022م.
30- مركز البحوث المالية والاقتصادية، السياسة المالية في الاقتصاد الحديث، ليبيا، 2024م.
31- مركز البحوث المالية والاقتصادية، تطور الموازنة العامة, ليبيا، 2024.
32- مركز البحوث والاستشارات، مفهوم الموازنة العامة، ليبيا، 2024م.
33- مصرف ليبيا المركزي، بيان الإيرادات (يونيو 2024م)، ليبيا، 2024م.
34- مصطفى كمال، السياسة المالية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2021م.
35- وحدة أبحاث الطاقة، احتياطيات النفط والغاز الصخري في ليبيا، 2024م.
36- وزارة النفط والغاز الليبية، نبذة تاريخية عن قطاع النفط والغاز، ليبيا، بدون طبعة، بدون سنة نشر محددة.
37- Blanchard, Olivier, Macroeconomics, Pearson, 2022.
38- Blanchard, Olivier, Macroeconomics, Pearson, 2022.
39- Mankiw, N. Gregory, Macroeconomics, 11th ed., Worth Publishers, 2023.
40- Mankiw, N. Gregory, Macroeconomics, 11th ed., Worth Publishers, 2023.
41- Official Statistics of Finland (2014), Budgets of municapilities & joint municipal boards,